هي الأكبر في تاريخ المالية السعودية

ميزانية الخير ..تبشر بالخير
استغلال أفضل للفائض ودرجة التزام عالية

٣٨٠ ألف مليون ريال حجم ميزانية العام المالي الجديد ١٤٢٨/١٤٢٧هـ
الإيرادات ٤٠٠ مليار ريال والمصروفات ٣٨٠ مليار ريال

رؤية وتحليل / عبدالحميد العمري
المدير التنفيذي لجمعية الاقتصاد السعودية

جاءت ميزانية العام المالي التي أقرها مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله للعام المالي الجديد ١٤٢٨/١٤٢٧هـ مبشرة بالخير ، ومجسدة للحالة الاقتصادية التنموية التي تعيشها المملكة. فمن ناحية الأرقام ، رفعت الحكومة سقف الإيرادات المتوقعة للعام المالي المقبل ٢٠٠٧م إلى ٤٠٠ مليار ريال، في حين قدر الإنفاق بـ ٣٨٠ مليار ريال، أي افترضت حدوث فائض مقداره ٢٠ مليار ريال. فيما وجه الملك حفظه الله بإعداد الميزانية لتتضمن استثمارا للموارد التي أتيحت في إطار سياسات وأهداف خطة التنمية الثامنة، ووفقا للأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى، أخذاً في الاعتبار تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية خاصة التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين مع العمل على تخفيض حجم الدين العام تمكنا من تسديد جزء كبير منه ليصل إلى نحو ٣٦٦ مليار ريال بنهاية العام المالي الحالي .

كما رفعت المملكة إيراداتها المتوقعة للعام المالي المقبل ٢٠٠٧م إلى ٤٠٠ مليار ريال، على أن تكون المصروفات ٣٨٠ مليارا ريال. أما الإيرادات والنفقات الفعلية للعام المالي ٢٠٠٦ م ، فبلغت الإيرادات ٦٥٥ مليار ريال، فيما ارتفعت النفقات بواقع ٥٥ مليار ريال إلى ٣٩٠ مليار ريال، وتم توجيه ١٠٥ مليار لسداد الدين العام و١٠٠ مليار ريال لاحتياطات الدولة و٤٠ مليار لمشاريع تنموية لمدة خمسة أعوام و٢٠ مليار لصندوق الاستثمارات العامة. كما تمكنت المملكة من تسديد جزء كبير من الدين العام ليصل إلى نحو ٣٦٦ مليار ريال بنهاية العام المالي الحالي. حيث بلغ حجم الدين العام بنهاية العام المالي الماضي (١٤٢٦/١٤٢٥هـ) ٤٦٠ مليار ريال، تمثل نسبة ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

مجموعة سعد SAAD GROUP

عام ٢٠٠٥م .وتم التركيز على المشاريع التنموية التي تؤدي إلى استمرارية النمو ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين، وتم توزيع الاعتمادات المالية بشكل رُكز فيه على قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطرق والخدمات الاجتماعية.

خطوةٌ أخرى متقدمة على طريق النماء والرخاء؛ ذلك هو بإيجاز مضمون الموازنة المالية السعودية الجديدة لعام ٢٠٠٧م. إذا وصفت موازنة الحكومية بأنها الأكبر في تاريخ المالية العامة السعودية، فإن حجم إنجازها المالي لا يقف عند هذه الحدود فقط، إذ إنها قد حملت في ثناياها أبعاداً تنموية بالغة الأهمية يجب التأمّل فيها كثيراً. لقد أظهرت الميزانية المالية بلوغها أعلى مستوى في تاريخها من ناحية الإيرادات الفعلية وصل إلى ٦٥٥ مليار ريال، بفارق نمو إيجابي عن إيرادات العام الماضي بلغ ١٨ في المائة، ومقابل ٣٤ مليار ريال كمصروفات فعلية، ليصل الفائض الفعلي في ميزانية العام الماضي إلى ٢٦٥ مليار ريال، يمثل نحو ٢٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. الأمر الآخر اللافت للانتباه هنا هو الارتفاع الكبير في مستويات الالتزام بقيود المصروفات الحكومية التقديرية، حيث لم تتجاوز الزيادة في المصروفات الفعلية أكثر من ٢١ في المائة من إجمالي الفائض، كما لم يتجاوز انحرافها بالزيادة عن المصروفات التقديرية نسبة ١٦ في المائة، وهي نسبة أقل من متوسط الانحراف خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٥م الذي بلغ ٢٢ في المائة، كما أنها أقل من الزيادة النسبية الفعلية في مستوى الإيرادات مقارنة بأرقامها التقديرية التي بلغت ٦٨ في المائة. تشير تلك المعطيات إلى خضوع السياسات المالية إلى أعلى معدلات الرقابة والالتزام، وهذه إحدى أهم دعائم ورهانات الثقة في أي اقتصاد حول العالم، التي تستمد وجودها واتساع مداها بما يزيد من جاذبية الاستثمار في الاقتصاد الوطني، سواءً لدى الأموال المواطنة أو الباحثة عن فرص استثمارية مجدية وبيئة محكومة بالأنظمة وأدوات الرقابة الفاعلة.

إيجابية أخرى حملتها موازنة الدولة المالية تمثلت في حسن الإدارة والتصرّف في الفائض المالي (٢٦٥ مليار ريال)، الذي يعد الأكبر في تاريخ الميزانيات المالية الحكومية، حيث تم توزيعه بصورة اشتملت على أهداف استراتيجية ستتجلى فوائدها الكبيرة في مستقبل الاقتصاد الكلي؛ فلأجل تخفيف أعباء تسديدات الحكومة للدين العام وفوائده بما يتيح فرصاً أكبر في المستقبل للحكومة للدخول في مجالات تنموية أكثر تحديات، تم تخصيص نحو ١٠٥ مليار ريال لإطفاء جزء من الدين العام، تشكل نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الفائض المالي الضخم. وكان بيان وزارة المالية قد أوضح أن حجم الدين العام قد بلغ نحو ٣٦٦ مليار ريال بحلول نهاية العام الجاري.

لعل من أهم دلالات هذا السداد الضخم أنه يحمل إشارات انسحاب هادئ جداً من قبل الحكومة فيما يتعلق بمزاحمة القطاع الخاص على الأرصدة المتاحة للتمويل المحلي، والذي سيتيح أيضاً فرصاً أكبر للقطاع الخاص للحصول على التسهيلات المالية اللازمة لعملياتها الإنتاجية.

الأمر الإيجابي الآخر في حسن توزيع الفائض تمثل في تخصيص نحو ٣٨ في المائة من إجمالي الفائض في الميزانية إلى احتياطي الدولة، وبلغ هذا التحويل ١٠٠ مليار ريال، وهذا التخصيص أراه أحد أهم الإنجازات المالية التي طالما تمت المطالبة به في أوقات مضت، إنه الاحتياطي الذي سيفيد الاقتصاد الوطني في الكثير من الأزمات المالية والاقتصادية المحتمل ظهورها مستقبلاً، لا قدر الله: فهو الدعامة الأساسية التي ستحافظ على الاستقرار الاقتصادي بمواجهة التقلبات المحتملة في معطيات الاقتصاد العالمي، على رأسها تذبذبات أسعار النفط. كما أن هذا الاحتياطي يمكن أن يلعب دوراً بارزاً في دعم استقرار أسعار الريال السعودي تجاه عمليات المضاربة عليه التي تتفجر من فترة زمنية إلى أخرى.

ما نؤكد عليه هنا أهمية أن تتم إدارة هذا الاحتياطي الضخم المتوقع أن يتنامى مستقبلاً بصورة يمكن أن تصبح عوائده رافداً بالغ الأهمية للاقتصاد الوطني.

وجاءت بقية التوزيعات على قطاعات حيوية لا تقل أهمية عن الحقلين السابقين؛ تطوير وتحسين الخدمات وتعزيز التنمية بنحو ١٥ في المائة من الفائض المالي، أي ما يقارب ٤٠ مليار ريال. أيضاً تم دعم صندوق الاستثمارات العامّة بنحو ٨ في المائة من الفائض، وهو ما يعادل ٢٠ مليار ريال.

وفي سياق آخر صوب التنمية البشرية والإنسانية، يلاحظ ارتفاع مخصصات الإنفاق على تلك القطاعات الحيوية في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والخدمات البلدية وتلبية احتياجات السكان من نحو ١٦٦ مليار ريال في العام المالي الماضي، إلى أكثر من ١٩٠ مليار ريال، بارتفاع نسبي بلغ ١٥ في المائة، وبلغت حصته النسبية من إجمالي الإنفاق الحكومي نحو ٥٠ في المائة من الإجمالي.

إجمالاً، نأمل أن تلعب هذه الميزانية العملاقة دورها المأمول في ترسيخ أسباب الاستقرار الاقتصادي والمالي، وأن تنعكس إيجاباً على الأوضاع الراهنة في السوق المالية التي أصيبت في المقتل خلال العام الماضي. والله نسأله جميعاً أن يتم نعمه التي لا تحصى علينا، وأن يحفظ لنا مليكنا الصالح وولي عهده الأمين. وكل ميزانية وأنتم بألف خير.